

الانفتاح الاقتصادي فى عالم متغير

حديث مع الدكتور محمد حلمى مراد

إعداد: أحمد عامر

الأهرام الاقتصادية 15-8-1974

قد يكون للمتابع والمهتم بشئون بلاده من الخارج مع الصلة- بحكم عمله- بذوى
الرأى العام والمسئولية فى الدول المتباينة، نظرات لا يمكن أن تمر بنا، دون الاستفادة
منها فى الداخل .. ولذا فقد حرص [الأهرام الاقتصادية] أن يحقق هذه الفائدة فى حديث
مع الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد مدير مركز الأمم المتحدة للمالية العامة والإدارة
.. وحتى يكون كلامنا واضحاً ومحدداً، يجب أن نبدأ بتعريف سياسة الانفتاح
الاقتصادى.

يقول الدكتور محمد حلمى مراد .. سياسة الانفتاح هى انتهاج سياسة تستهدف
تحرير الاقتصاد القومى من القيود المفروضة عليه. والتى تعرقل تقدمه وازدهاره فى
المرحلة الراهنة. تمكينا له من الانتعاش والإنطلاق.. لقد كانت حرب أكتوبر هى نقطة
التحول. ذلك لأنها تسببت فى أحداث عديدة من المتغيرات الجديدة على الصعيدين القومى
والدولى .. ولأنها أطاحت الفرصة للنظر فى دعم كياننا الاقتصادى.. ولا أقصد بحرب
أكتوبر والتى كانت سببا فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، مجرد المعركة العسكرية التى
أذهلت فيها تضحيات قواتنا المسلحة وانتصاراتها العالم .. وأنها أقصد بحرب أكتوبر
أيضاً معركة حظر البترول عن الدول المساندة لإسرائيل.. ولقد أدى ذلك إلى إشعار
الدول المتقدمة صناعياً من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا واليابان، بمدى
قدرة الدول العربية المنتجة للبترول على هز كياناتها هزاً.. إلا أنه يجب أن نلاحظ أن
هذا التضامن العربى فى استخدام سلاح البترول، ما كان يمكن أن يحدث لولا اشتعال
نار المعركة العسكرية، واقتحام قواتنا لحصينات لعدو على قناة السويس.

• ولكن ما هى أهداف سياسة الإنفتاح..؟

يقول د. حلمى مراد .. أن تحديد ما نريده من الانفتاح هو شرط أساسي لنجاح سياسة الانفتاح .. مصر فى حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية، لتحقيق أهداف ثلاثة أولها: حل الاختناقات التموينية فى السلع الأساسية، التى يعتمد عليها الشعب فى قوته اليومى.

ثانيها: تعميم ما خربته الحرب من مدن ومساكن ومرافق وطرق وسكك حديدية، وإعادة فتح قناة السويس للملاحة، باعتبارها شريان الحياة لمدن تلك المنطقة. وثالثها: إصلاح المرافق الأساسية التى تعرضت للتدهور، وخاصة فى العاصمة، نتيجة فترة المواجهة الطويلة، دون أن يدخل عليها تحديد أو تحسين أو إصلاح، بل ودون أن تلقى الصيانة الواجبة للحفاظ عليها فى حالة ملائمة: حتى تزداد قدرتها على استيعاب الاستثمارات الأجنبية.. وإلى جانب هذه الأهداف العاجلة الملحة، هناك أيضاً أهداف آجلة تحتاج إلى رأس المال الأجنبي لدفع عجلة التنمية التى كادت تتوقف بسبب ظروف المعركة.

إذن .. ما الطريق إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر؟

يقول د. حلمى مراد.. الملاحظ فى البداية، أنه يغلب على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية فى الوقت الحاضر التى تتساب من دولة إلى أخرى، إنما هى رؤوس الأموال العامة والحكومية إذا ما قورنت برؤوس الأموال الخاصة التى توجهها الشركات أو الأفراد للاستثمار فى الخارج .. ويمكن اجتذاب رأس المال الخاص بأحد طريقين: أولهما: جعل مصر سوقاً مالية ومركزاً للودائع، بحيث يمكن استثمار هذه الودائع عن طريق البنوك المودعة بها فى مشروعات التنمية، بشرط أن يكون مستعداً لردها عند الطلب أو فى الوقت المتفق عليه .. وهذا ما حاوله البنك الدولى المصرى لاجتذاب جانب من رؤوس الأموال العربية من الدول ذات الثروة النفطية، ولم ينجح فى ذلك، مما اضطره إلى التعاون مع بعض البنوك الأوروبية، حتى يحصل على رؤوس الأموال العربية: عن طريق هذه الاتحادات المصرفية لتوافر الثقة التى ينشدها أصحاب رؤوس الأموال فيها.

وإلى جانب الثقة والاطمئنان فى السوق التى يودع فيها المملون رؤوس أموالهم، ينظر الممولون إلى فائدة ودائعهم. فالبنوك المصرفية تعطى فائدة تعادل 4% أو 5% فى حين أنهم فى فرنسا يعطون 13%، وفى أمريكا 14% .

صحيح أن بعض البنوك المصرية بدأت تتطور وترفع سعر الفائدة على الودائع بالجنه الإسترليني إلى 12% وبالدولار إلى 9% ولكن هل توجد مشروعات للتنمية فى مصر تعطى نسبة تغطى معدل الفائدة هذا؟ ن ما يحدث هى أن البنك المصرى يحول هذه الودائع بدوره إلى البنوك الأجنبية فى الخارج، ويحصل على الفائدة المقررة هناك، ويستفيد من فرق السعرين.

أما الطريق الثانى: لاجتذاب رأس المال الخاص، فهو إعداد مشروعات مدروسة، وطرحها على الممولين للاكتتاب فى رأسمالها. وهذا يتطلب الثقة فى نجاح مثل هذه المشروعات فى بلادنا، وهو ما يؤثر فيه سلبا ما يؤخذ على القطاع العام وعلى بعض سلعا المصدرة إلى الخارج من مثالب.. ومن هنا تبرز أهمية النهوض بالقطاع العام، والقضاء على ما به من عيوب ومعوقات، والاهتمام بما تصدره من سلع تعتبر عنوانا على قدرتنا الانتاجية.. وهذا يتطلب وجود بورصة للأوراق المالية، يمكن عن طريقها أن يبيع الممول ما يملكه من أسهم للأوراق المالية، يمكن عن طريقها أن يبيع الممول ما يملكه من أسهم عندما يريد أن يحصل على رأسماله، دون أن يضطر إلى البقاء فى المشروع إلى الأبد.

وبالجملة، فإنه يجب أن يطمئن المستثمر على ضمان رأسماله وإمكانية تحويل عائدته، وأن يرتاح إلى جو العمل والإقامة، ووجود المرافق الحيوية اللازمة لنجاح مشروعه، وهو ما يجب أن تكلفه الدولة .

قلت للأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد .. ولكن ما هى معوقات نجاح سياسة الإنفتاح..؟

أجاب .. لكى تنجح سياسة الإنفتاح الاقتصادى، لا بد أن تتوفر مقومات هذا النجاح، وهى تتلخص فى رأيي فى الآتى:

- توفير جو الثقة والاستقرار فى المعاملات الاقتصادية، مما يطمئن المستثمرين وأصحاب الأعمال على أموالهم ومشروعاتهم. ولا يكفى لذلك أن يتضمن قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبي، النص على عدم جواز التأميم أو المصادرة أو الوضع تحت الحراسة، وإنما يخلق الجو الذى يبعث على هذا الاطمئنان.. بدليل

أنه عندما زار رئيس مجلس إدارة البنك الدولي العربي بعض دول الخليج لاجتذاب رؤوس الأموال العربية للتعامل مع هذا البنك، ووجه بالاعتراض بأن صدور قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي لا يعتبر الضمانة الكافية لأنه يمكن إلغاؤه بقانون .. ولا يمكن أن يكون مقبولاً أن نفس الشخصيات التي تولت تلك الإجراءات الاستثنائية التي يفزع أن نفس الشخصيات التي تولت تلك الإجراءات الاستثنائية التي يفزع منها رأس المال العربي والأجنبي، هي نفسها التي تتولى الإشراف على سياسة الانفتاح الاقتصادي.. فليس هناك رجال صالحون لكل العصور، فالدول تغير أشخاص سفرائها لدى الدول الأخرى، عندما تغير سياستها حيالها..

إلى جانب ذلك، فأن توفير جو الثقة، يقتضى معاملة القطاع الخاص فى داخل مصر بنفس المعاملة التى يعامل بها القطاع الخاص الأجنبي الذى ينوى استثمار رؤوس أمواله فى مصر .. كما يجب إلغاء كافة القوانين الاستثنائية، وفى مقدمتها قانون تنظيم فرض الحراسة رقم 34 لسنة 1971 الذى يمكن بمقتضاه فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعية والاعتبارية بحكم نهائي غير قابل للطعن. مصدر من محكمة خاصة ليست محكمة قضائية عادية وفى أحوال مصاغة بعبارات مطاطة قابلة للتفسيرات المتناقضة.. يجب إلغاء ذلك القانون فى عهد ينادى بإطلاق الحريات وسيادة القانون.

أننى لا أطلب بذلك لطمأنة رأس المال العربي والأجنبي فحسب، بل أنى أطلب بالعودة إلى كافة الأوضاع القانونية والدستورية الخاصة المعترف بها من أجل المواطن المصرى أولاً وقبل كل شىء.. واستكمالاً لكافة الحريات التى ينادى عهد الرئيس السادات بها..

نقطة هامة أخيرة أود أن أركز عليها. هى أنه لا يقل أهمية عن إشاعة جو الثقة والاطمئنان . مراعاة استقرار القرارات الاقتصادية وعدم التغيير والتبديل فيها من وقت لآخر. لما يحدثه ذلك من بلبلة فى المعاملات الاقتصادية. وتخوف من الارتباط بتعاقدات طويلة الأمد. ومن ثم عدم ارتياح المستثمرين إلى استقرار أحوالهم بعد استثمارها فى مجالات حددت على أسس معينة.

توفير المرافق والخدمات اللازمة لقطاع الأعمال على مستوى فعال، يمكن المستثمرين وأصحاب الأعمال من تسيير أمورهم باقتفائه والسرعة اللازمة. كوجود شبكة تليفونية صالحة. واتصال لاسلكى خارجي ميسر، ووسائل مواصلات سريعة ومنظمة. وخدمة مصرفية فعالة، وإدارة كفؤ عاجلة فى المطارات والموانى. وإقامة مريحة بالفنادق.

إصلاح أحوال الإدارة، سواء على مستوى الإدارة الحكومية أو القطاع الخاص. حتى يكون على مستوى التعامل مع الخارج أننا نتحدث من سنين طوال عن ترشيد القطاع العام ورفع الكفاية الإدارية والثورة الإدارية والحوافز وغيرها من الشعارات التى لم تلمس لها أى أثر عملى .. ولو رجعنا إلى قرارات وتوصيات مؤتمرات ولجان الإصلاح الإدارى. لوجدناها صورة متكررة.. أن مشاكلنا واضحة وعلاجها لا يحتاج إلى عبقریات خاصة، ولكن كل ما ينقصنا هو الفاعلية فى التنفيذ، والحسم فى اتخاذ القرارات .. ويرتبط بالإصلاح الإداري وتشريد القطاع العام: أمران جوهریان لا يمكن بدونهما أن تصلح الأحوال: الأول: إعادة النظر فى الأوضاع التى نجمت عن التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة. أو بين الولاء والكفاءة .. الولاء يجب أن يكون للوطن، أما الخبرة والكفاءة فيجب أن يكون المقياس الوحيد لتولى المناصب واحتلال المراكز القيادية دون اعتبار لتزكية شخصية أو صلة قرابة أو مصاهرة، أو خدمات معينة.. الأمر الثانى: المحاسبية عن الأخطاء، فليس هناك ما هو أكثر إهداراً للمال العام، واستهتاراً بالقيم الصالحة، وقضاء على الشعوب بالواجب والمسئولية، من عدم المحاسبية عن الأخطاء التى ترتكب مهما كان الخطأ فادحاً، وأقصى ما يتخذ هو إجراء النقل من مكان إلى آخر .. أن الانفتاح الاقتصادى ينبغى أن يقترن بانفتاح عقلى إدارى، يعين على تسيير معاملات الناس دون تعقيدات غير مستساغة أو تسويق لا مبرر له.

قلت للأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد .. ولكن إذا كانت هذه هى مقومات نجاح الانفتاح الاقتصادى.. فما هى فى رأيك معوقات هذا الانفتاح أو المحاذير التى يجب أن نتنبه إليها..؟

أجاب .. هذه المحاذير التى يمكن تجنبها حتى نوفر للانفتاح الجو الملائم والمناخ المناسب للنجاح، هى فى رأيي تتلخص فى:

- لا تعنى سياسة الانفتاح بالطبع، فتح الأبواب لكافة السلع والاستثمارات بلا قيد أو شرط. فهذا النوع من الانفتاح المطلق لا وجود له حتى فى الدول الرأسمالية .. ولكن مع ذلك يجب ألا تعود إلى حالة الانغلاق باسم وضع ضوابط للانفتاح الاقتصادى، بحيث أن ما يتقرر بإباحته من ناحية، تسلبه الضوابط المقررة من ناحية أخرى، ولا يلبث أن يتبين المراقبون فى الخارج أننا غير جادين فى سياستنا الاقتصادية الجديدة وتنتهي إلى فشل، نظراً للدقة فى رسم الحدود الفاصلة بين الانفتاح الجائز والضوابط الواجب مراعاتها تحقيقاً للمصالح القومي الاقتصادي والسياسى معاً.

- أن الانفتاح على الدول التى كنا نغلق الأبواب دونها: لا يعنى أن نغلق الأبواب مع الدول التى كنا نتعامل معها فى السابق، ذلك لأن كثيراً من مصانعنا وأسلحتنا مستورد من هذه الدول، وأن صيانتها وتجديدها واستمرارها يحتاج إلى معدات وقطع غيار ومستلزمات أخرى من الدول المصدرة لها. وهذه النقطة وعتها القيادة السياسية، ويظهر بوضوح حرص الرئيس السادات - من تصريحاته وبياناته - على إيجاد هذا الانفتاح المتوازن.

- ليس معنى الانفتاح أن ندعو المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال لاستثمارها فى بلادنا. بينما يكون دورنا دور المتفرج المنتظر لثمرات هذا الإنفتاح. دون عمل إيجابي أو جهد حقيقي يبذل من جانبنا. لأن هذا الفهم الخاطيء يطبع الشعب بالسلبية والتواكل، ويجعلنا دائماً عالية على الغير من الدول المتطورة أو المتقدمة اقتصادياً.

- ليس معنى الانفتاح أيضاً أن نحصل على التكنولوجيا الحديثة، عن طريق الشراء، بحيث تستورد المصانع وتتقل لتركبها على أرض الدولة. ويجرى تشغيلها حتى إذا ما استهلكت مادياً أو فقدت صلاحيتها منها. نتيجة التطور التكنولوجي . تعين الالتجاء إلى شراء غيرها لتحل محلها، وإنما يجب العمل على استيراد التكنولوجيا المستوردة، مع تنشيط البحث العلمى لاستحداث الجديد الذى يضاف إلى المستورد والمنقول. وذلك عن طريق دعم البحوث العلمية، وتوجيهها الوجهة التطبيقية للنهوض بالبلاد ومعالجة مشاكلها الاقتصادية.

- إن سياسة الانغلاق الاقتصادي، ليست هي السبب الوحيد لمتري أوضاعنا الاقتصادية بل أن هناك أسباباً أخرى يجب أن نعالجها بنفس الأهمية وفي نفس الوقت. حتى تتمكن سياسة الانفتاح من تحقيق ما نعقده عليها من آمال.
- قلت .. ولكن متى تحقق سياسة الانفتاح نتائجها والآمال المعقودة عليها.
- أجاب الأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد .. من الخطورة أن يتصور بعضهم أن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، سيؤدي حالاً وفوراً إلى الانتعاش والإزدهار. بل الأخطر من ذلك أن ندخل في روع الجماهير التي عانت الحرمان طويلاً، كما لو كان رأس المال الأجنبي واقفاً في حالة انتظار على الأبواب، وأنه بمجرد أن يقرر الأخذ بسياسة الإنفتاح. لا يلبث أن ينساب ويتدفق بأقصى سرعة وفي لمح البصر، حقا أو وفودا كثيرة من رجال الأعمال قدمت إلى مصر، للتعرف على مجالات الاستثمار فيها كخطورة تمهيدية واستطلاعية، ولكن ليس معنى ذلك أنها قررت إنشاء مشروعات استثمارية تقام في وقت قريب، ذلك لأن اتخاذ قرار من إحدى الشركات الكبرى بإنشاء مشروع استثماري في دولة أجنبية، يحتاج إلى بضعة أشهر قد تصل إلى سنة كاملة. ومن هنا يتبدد خطورة ما تنشره بعض الصحف من إعطاء آمال عريضة للشعب، لا يمكن تحقيقها بالسرعة التي تتحدث عنها الصحف فيصدم الشعب إذا لم يجد أن هذه الأمانى التي زمنت له لم تتحقق، وأن الوقت يمر دون أن يلمس شيئاً مما قيل له عنه..